ديباجة الدستور في القانون الدستوري المقارن ووفقا للتعديل الدستوري الجزائري لعام 2016

د. بلطرش مياسة أستاذة محاضرة
جامعة الجزائر-1 بن يوسف بن خدة
كليـــة الحقوق - سعيد حمدين

مقدمة

للدستور مكانة بالغة في حياة الدولة والشعب، ترجع أهميته إلى كونه أهم وأسمى قانون في الدولة[1]. يحتل المرتبة الأولى في قوانين الدولة[2]، يوصف بـ «...قانون القوانين، كل شيء مستمد منه..»[3] ، باعتباره صادر عن أعلى سلطة في الدولة وهي السلطة التأسيسية، ومن ثمّ يعتبر بمثابة المرجع المثالي والأساسي لجميع قوانين وتشريعات الدولة[4]. يعرفه المؤسس الدستوري الجزائري في الفقرتين 12 و13 من ديباجة الدستور

---

(1)- سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ، الجزء الأول، النظرية العامة للدولة والدستور، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة العاشرة، ،2009، الجزائر، ص 190 و191.

(2)- سعيد بوشعير، نفس المرجع ، ص 190 و191.

(3)- مولود منصور، بحوث في القانون الدستوري، موفم للنشر،2010، الجزائر، ص100.

(4)- يعرّف الدستور، على حدِ تعبير الأستاذ شريط الأمين، على ضوء معيارين أساسيين هما المعيار الشكلي والمعيار الموضوعي.فالأول يتجسد في كون الدستور «...وثيقة (أو وثائق) التي تصدر بصفة رسمية عن السلطة التأسيسية والمتضمنة للقواعد الدستورية...» أو أنه « مجموعة من القواعد الدستورية المدونة في وثيقة أو أكثر». أما المعيار الموضوعي أو المادي، بموجبه يعرف الدستور بأنه مجموعة القواعد القانونية المتعلقة بالسلطة السياسية في الدولة من حيث إنشائها وإسنادها وتنظيمها وممارستها سواء كانت قواعد مكتوبة أو غير مكتوبة».
الأمين شريط، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة،الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، الجزائر، ص110.

لعام 1996 المعدل في 2016 معتبرا إياه « فوق الجميع» وهو « القانون الأساسي الذي يضمن الحقوق والحريات الفردية والجماعية، ويحمي مبدأ حرية اختيار الشعب، ويضفي المشروعية على ممارسة السلطات، ويكرّس التداول الديمقراطي عن طريق انتخابات حرة ونزيهة» ، كما « يكفل...الفصل بين السلطات واستقلال العدالة والحماية القانونية، ورقابة عمل السلطات العمومية في مجتمع تسوده الشرعية، ويتحقق فيه تفتح الإنسان بكل أبعاده». وتبعا لذلك، تجد هاتين الفقرتين إمتدادهما في صلب الدستور في المادة 218 التي تعرف الدستور بصريح العبارة معتبر إياه «القانون الأساسي للجمهورية».

كأصل عام، معظم دساتير العالم تضمنت ديباجة ومجموعة من المواد[1]. كما أن غالبية دول العالم نصت على ديباجة ممهدة لصلب أو متن الدستور[2] . في هذا الصدد، تكتسي هذه الأخيرة أهمية بالغة من الناحية القانونية والسياسية والإجتماعية والمعنوية لإحتوائها على مبادئ أساسية وأهداف عامة يرتكز عليها النظام السياسي وتعالج مواضيع متنوعة ومختلف فروع القانون والحريات العامة وكذا الفلسفة السياسية والقانونية : فلها قيمة معنوية كبيرة لما تحتويها من مبادئ ديمقراطية والتعبير عن إرادة الشعب والتمسك بالقيم الروحية والتقاليد، ولها قيمة سياسية لما تكتسيها أهمية باعتبارها معبرة عن التوجه الإيديولوجي السياسي وأحكامه وقواعده، فلها « أهمية بالغة في تحديد طبيعة وإلهام النظام»[3]، لأنها « تعتبر بمثابة تعبير عن ضمير الأمة في وقت محدد»[4]، و»تعبير عن أفكار وإيديولوجيات متفق عليها من قبل الأغلبية»[5]، كما أنها ضرورية لأنها تسلط الضوء على أهداف وأولويات الدستور، الى جانب موقعها المميّز

(1)- تندرج مواد الدستور ضمن ما يدعى بصلب أو متن الدستور

(2)- بعض الدساتير لا تحتوي على ديباجة ، مثل دستور الجمهورية الإيطالية ودستور النرويج.

(3)- Pelloux (R), Le préambule de la constitution du 27 octobre 1946, RDP, 1947, p 347

(4)- Pelloux (R), Ibid., p 347

(5)- Pelloux (R), Op cit.

مقارنة مع موضع صلب الدستور بالمفهوم الضيق(corpus constitutionnel) [1]، الذي يؤكد سموها وأهميتها»[2].

لكن ما يلفت انتباه الباحث، أن المقارنة بين ديباجة دساتير دول مختلفة ليس من السهل، لأن كل دولة لها مميزاتها الخاصة بها، بحيث تختلف كل دولة عن الأخرى من حيث التاريخ والدين وطبيعة النظام السياسي القائم ومن حيث الثقافة والنظام الاقتصادي والاجتماعي في الدولة. وبالتالي، تختلف ديباجة الدساتير في مضامينها وفق الأولوية التي تعطيها لبعض المبادئ والأهداف التي تسعى الى تحقيقها.

تعرف الديباجة بأنها « وثيقة تعلن، في بداية الدستور، بحسب الصيغة الأدبية، حقوق وحريات المواطنين»[3]. فهي المدخل الرئيسي لصلب أو متن الدستور، أو تمهيد أو فاتحة لما سيأتي أو المقدمة المصاغة التي تمهد لما سيأتي بعدها من مواد الدستور، أو مستند تقريري يوضع في رأس الدستور،أو مقدمة تعريفية للدستور أو تلك التي يُستهل بها الدستور والتي تجد في صلب هذا الأخير امتدادا لمعظم ما ورد فيها. بعبارة أخرى ، ديباجة الدستور عبارة عن وثيقة موجودة في بداية الدستور، يتعرف الشعب من خلالها على فلسفة نظام الدولة والحقوق التي يتمتع بها والواجبات التي تُفرض عليه، فهي بكل بساطة مقدمة للدستور[4]. تعرف أيضا بأنها بمثابة « مقدمة تفسيرية، معبرة عن الظروف أو الإطار الذي تمت فيه المصادقة على الدستور، كما تعبر عن

(1)- Boubakar (B), Le préambule de la constitution et le juge constitutionnel en Afrique, p2.

http://afrilex.u-bordeaux4.fr/le-preambule-de-la-constitution-et.html

(2)- Boubakar (B), Ibid.

(3)- « Document qui formule, au seuil d'une constitution, selon la démarche littéraire, les droits ou libertés des citoyens »

Pierre Avril et Jean Gicquel, Lexique,1 ère édition, PUF, 1986, p96.

(4)- Wandji k (Jérôme Francis) , La déclaration française des droits de l'homme et du Citoyen du 26 aout 1789 et l'Etat en Afrique, RFDC, n°99 ,2014/3 , p.e 28.

إيديولوجيات المجتمع السياسي الذي تبناه»[1]. فهي « وثيقة إرشاد للمؤسس الدستوري، ومن ثم المشرع، في عمله وبموجبها يتم تبيان المحاور التي في إطارها يتم الإنتاج المعياري (production normative)» [2]، كما يعرفها الأستاذ كبودار بأنها الوثيقة « ...التي تنظم روح الدستور وتقود الإيديولوجية القانونية للقاعدة الأساسية...» [3].

المصطلح الأكثر شيوعا هو ديباجة أو مقدمة كما نجد مصطلح « تصدير» في دستور المملكة المغربية لعام 2011 أو «توطئة» في دستور الجمهورية التونسية. يعرفها الأستاذ بلوروني بأنها عبارة عن « نص انتقالي و بمثابة أرضية وفاق (un texte de transition et de compromis) ... تستند للماضي، وتتوقع الحاضر، وتنظر بصفة أكيدة للمستقبل» [4].

« مصطلح الديباجة منحرف من كلمة لاتينية « praembulus »، والتي تعني «سابق»، «الذي يمشي للأمام»، هذا المصطلح باللغة الفرنسية متكون من الجذر « prae » والذي يقصد به « الأمام» ، ومن كلمة « ambulare » الذي يعني «التجوّل»، «المشي»، «التقدم للأمام»[5] . للديباجة هدفين، يكمن هدفها الأول في كونها تعترف و» تكرس المبادئ العامة التي تنظم التطور الاقتصادي والاجتماعي وتثبّت النتائج

(1)- Boubakar (B), Op cit., pp1 et 2.

(2)- Boubakar (B), Op cit., p 2.

(3)- Kpodar (A), Controverse doctrinale, Annuaire Béninois de Justice Constitutionnelle, Dossier spécial, 21 ans de jurisprudence de la Cour constitutionnelle du Benin (1919-2012), Presses universitaires du Benin, 2013, p713.

(4)- Pelloux (R), Op cit., p 364.

(5)- Définition du préambule « Dérivé du mot latin « praembulus », c'est-à-dire « précédents », « qui marche devant », le terme préambule est formé du radical « prae » qui signifie « avant », « devant » et de « ambulare », c'est-à-dire »se promener », « marcher », « avancer » ».Boubakar (B), Op cit., p2.

المكتسبة»[1]، الى جانب كونها « تهدف الى إثارة التطورات اللاحقة وإعطاء للمشرع ، في المستقبل ، الإشارات والإرشادات القانونية الملزمة «[2].

يعرفها المجلس الدستوري الجزائري بأنها «... تضع المبادئ التي تؤسس الدولة والمجتمع وتتضمن تطور الصيرورة التاريخية للجزائر...» [3]، وتعد بمثابة «...إطار قانونيا ومرجعا دستوريا لباقي أبواب الدستور، مما يجعلها جزءا من المبادئ الأساسية التي تنظم المجتمع الجزائري»[4]. من ثمّ، إعتمد المجلس الدستوري الجزائري في تعريفه لديباجة الدستور على ثلاثة معايير وهي:

-معيار المصدر، إعتبارا منه أن الديباجة هي منبع إنشاء المبادئ الأساسية للدولة والمجتمع، بمعنى تنبثق منها هذه الأخيرة، بدليل عبارته المستعملة التي تفيد هذا المعنى « ...الديباجة تضع المبادئ...» [5].

-معيار تاريخي، فالديباجة تعد الإطار المرجعي لتاريخ الجزائر وتطوره، بدليل عبارته التالية «...تتضمن تطور الصيرورة التاريخية للجزائر...» [6].

-معيار قانوني ، كون الديباجة تعتبر السند القانوني والمرجع الدستوري لصلب الدستور سواء تعلق الأمر بالمبادئ القانونية الواردة في الديباجة التي تجد تأكيدها في مواد الدستور ، أو تحديد الحكم وطبيعته والأهداف والمبادئ العامة التي يتحقق تطبيقها في متن الدستور.

---

(1)- Pelloux (R), Op cit., p 347

(2)- Pelloux (R), Op cit., p 347

(3)- رأي المجلس الدستوري الجزائري الصادر تحت رقم 01/16 ر.ت د/م د (28 يناير 2016) المتعلق بشروع القانون المضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية رقم 06.

(4)- نفس المرجع .

(5)- نفس المرجع .

(6)- نفس المرجع .

تتجسد أهمية هذا البحث في أنه ينصب على موضوع يتميز بندرة البحوث فيه في الجزائر وقلة المعالجة القانونية فيه سواء فيما يخص شكل أو محتوى ديباجة الدستور أو قيمتها القانونية. كما تنبع أهميته في ميزة عدم استعمال الدساتير العالمية نهجا واحدا في عرض ديباجتها واختلافها من حيث مضمونها وتسليطها الضوء على أولويات دستورها ونظرا لكون قيمتها القانونية محل جدلا في الفقه الدستوري المقارن لعدم اتخاذ المؤسس الدستوري موقف دقيق بخصوصها. هذا الإختلاف كان هو الدافع لمعالجة هذا الموضوع، محاولة للوقوف على ديباجة الدستور بين ما هو معمول به في الدساتير العالمية والدستور الجزائري، سواء من حيث الشكل أو من حيث المضمون وتحديد موقف المؤسس الدستوري والقاضي الدستوري من قيمتها القانونية والدستورية.

بالتالي، ستكمن إشكالية البحث في معرفة ما هي أساليب صياغة ديباجة الدستور وفيما يتجلى مضمونها، في دساتير العالم وفي التعديل الدستوري لعام 2016 ، وما هي قيمتها القانونية؟

ولمعالجة هذا الموضوع بالصورة اللازمة، تم إتباع المنهج التحليلي مع مقارنة ديباجة دساتير بعض دول العالم منها الإفريقية (المملكة المغربية، الجمهورية التونسية، جنوب إفريقيا، جمهورية مصر العربية) والأوروبية (فرنسا، ألمانيا، اسبانيا) والأمريكية(الولايات المتحدة الأمريكية)، بهدف التوصل الى استنتاجات علمية وموضوعية سواء شكلية أو موضوعية ومن حيث قوتها القانونية ، ومقارنتها إن أمكن مع ديباجة التعديل الدستوري لعام 2016. بالتالي ، خطة البحث بحسب ما يقتضيه عنوان البحث سيكون كالتالي:

الخطة:

المبحث الأول: مضمون وشكل ديباجة الدستور في القانون الدستوري المقارن وقيمتها القانونية في الفقه الدستوري وفي القضاء

المطلب الأول: شكل ومضمون ديباجة الدستور في القانون الدستوري المقارن

المطلب الثاني :القيمة القانونية لديباجة الدستور في الفقه الدستوري وفي القضاء

المبحث الثاني: شكل ومضمون ديباجة التعديل الدستوري الجزائري لعام 2016 وقيمتها القانونية

المطلب الأول: شكل ومضمون ديباجة التعديل الدستوري الجزائري لعام 2016

المطلب الثاني:القيمة القانونية لديباجة التعديل الدستوري الجزائري لعام 2016

خاتمة

المبحث الأول: شكل ومضمون ديباجة الدستور في القانون الدستوري المقارن وقيمتها القانونية في الفقه الدستوري وفي القضاء

لكل دولة دستور مهما كانت طبيعتها ، فالأصل احتواء الدستور على ديباجة واستثناءا انعدام وجود هذه الأخيرة كما هو الحال بالنسبة للدستور الإيطالي لعام 1947 المعدل لغاية عام 2012 ودستور اليمن لعام 1991 المعدل الى غاية 2001 والدستور البلجيكي لعام 1831 المعدل الى غاية 2014 ودستور النرويج لعام 1814 المعدل الى غابة عام 2015. وعليه، سوف تتم معالجة في هذا المبحث شكل ومضمون ديباجة دساتير بعض الدول (المطلب الأول- شكل ومضمون ديباجة الدستور في القانون الدستوري المقارن) . ولما كانت مسألة القيمة القانونية للديباجة محل جدل فقهي ، كان من الضروري إثارتها في المطلي الثاني بين مؤيدي ومستنكري قيمتها القانونية في الفقه الدستوري وتحديد موقف القضاء سواء العادي أو الإداري أو الدستوري منها (المطلب الثاني- القيمة القانونية لديباجة الدستور في الفقه الدستوري والقضاء)

المطلب الأول: شكل ومضمون ديباجة الدستور في القانون الدستوري المقارن

أولا- بالنسبة لشكل ديباجة الدستور: يتجسد شكل الديباجة في الهيكل الذي تظهر فيه وأسلوب صياغته، سواء كان أسلوب موجز وقصير مثلما هو الحال بالنسبة لديباجة دساتير فرنسا لعام 1958 والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا لعام 1996 ، أو أسلوب جدّ مختصر كما هو الحال في ديباجة القانون الأساسي لألمانيا لعام 1949 وديباجة دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام 1789. وقد يكون أسلوب الصياغة المستعمل متوسط الطول مثلما هو الحال في ديباجة دستور إسبانيا الصادر عام 1978، أو أسلوب طويل مثل ما هو الحال في ديباجة دساتير المملكة المغربية لعام 2011 والجمهورية التونسية والعراق وجمهورية مصر العربية لعام 2014 ، أما ديباجة دستور إيران لعام 1979 فتتميز كونها تظهر في شكل 4 فقرات تليها سلسلة 13 نصوص معنونة ممهدة لصلب الدستور.

هذا، وأما بخصوص تقسيم الديباجة الى فقرات فيختلف بحسب دستور الدولة، تظهر الديباجة إما في شكل فقرة واحدة كما هو الحال في دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام 1789، أو في فقرة واحدة متفرعة بدورها الى عدة فقرات مثل ديباجة دستور إسبانيا الصادر عام 1978 المجزئة لستة(6) فقرات متتالية، أو مجموعة من فقرات مثلما هو الحال في دستور كل من فرنسا لعام 1958 التي تضمنت فقرتين، والمملكة المغربية لعام 2011 التي تضمنت 5 فقرات (فقرتها الرابعة مجزئة لـ 9 فقرات فرعية)، والجمهورية التونسية التي تضمنت 7 فقرات، والمملكة العربية السعودية التي احتوت على 3 فقرات وتجزئة للفقرة الثالثة في شكل 3 فقرات فرعية، وإيران لعام 1979 التي تضمنت 4 فقرات، والعراق التي تضمنت 5 فقرات، وجنوب إفريقيا لعام 1996 المتضمنة لـ 7 فقرات، وجمهورية مصر العربية لعام 2014 التي احتوت على 29 فقرة، أو في شكل نص بسيط يحيل الى قانون أو إعلان عالمي أو ميثاق مثل ديباجة دستور فرنسا عام 1958 التي احتوت في فقرتها الأولى على إحالة لاعلان 1789 والى ديباجة دستور 1946 وميثاق البيئة 2004.

وقد تظهر الديباجة في شكل مواد باستخدام الترقيم بالأرقام : كتابة كما هو الحال بالنسبة لديباجة دستور المملكة العربية السعودية أو بالأحرف الأبجدية كديباجة دستور لبنان («أ» الى غاية «ي») أو بدون استخدام الترقيم مثلما ما تبنته غالبية ديباجة دساتير العالم.

وعليه، ما يستنتج أن مقارنة شكل ديباجة دساتير العالم يوحي بوجود اختلاف في هيكلها فهي تارة قصيرة الحجم وتارة متوسطة وتارة أخرى طويلة ، تظهر في شكل فقرة واحدة أو في فقرات أو تتجسد في هيكل نص وحيد يتضمن إحالة على إعلان أو ميثاق، كما قد تظهر في شكل مواد إما بترقيم بالأرقام أو بالأحرف أو بدون ترقيم.

ثانيا- بالنسبة لمضمون ديباجة الدساتير : ما تتضمنه ديباجة الدستور يختلف من دستور لآخر في القانون الدستوري المقارن . أساسا، تتمحور أهم المواضيع التي تعالجها في ستة (6) مسائل تتمثل في:

1 - الفلسفة أو التوّجهات السياسية التي يتبناها النظام السياسي وتحديد شكل وأسلوب نظام الحكم: ويتحقق ذلك من خلال مثلا:

- النص على الإرادة التي سيصدر باسمها الدستور [1]: سواء بإسم الشعب أو الأمة أو باسم الملك أو المملكة أو معا. فباسم الشعب أو باسم الأمة، مثلما هو الحال في ديباجة دساتير تونس (فقرة7) وإسبانيا (فقرة1) وجنوب إفريقيا (فقرة1) والولايات المتحدة الأمريكية (فقرة1) وألمانيا (فقرة1) وفرنسا(فقرة1) والعراق (في الفقرة الأولى بعد بسم الله الرحمن الرحيم) وإيران (فقرة 2 بعد بسم الله الرحمن الرحيم). أمّا باسم الملك أو المملكة مثلما هو الحال في ديباجة دستور المملكة المغربية (فقرة1)، والمملكة العربية السعودية (فقرة1).

- تبنى أسلوب الديمقراطية بالنص عليه في ديباجة المملكة المغربية (فقرة1) أو تأسيس نظام جمهوري ديمقراطي تشاركي كما هو الحال في ديباجة دستور الجمهورية التونسية (فقرة 4) أو تبني نظام جمهوري اتحادي ديمقراطي تعددي في ديباجة دستور العراق (فقرة4)،

- استعمال مصطلحات تفيد وتحدد طبيعة الحكم كمصطلح الجمهورية في ديباجة دستور ايران مثلا(فقرة3)، أو غير ذلك.

2 - سرد لأهداف النظام السياسي سواء الآنية أو المستقبلية: تتمثل الأهداف الآنية مثلا في تحقيق الحرية والأمن والعدل والصالح العام ، وأما الأهداف المستقبلية مثلما هو مسطر في ديباجة دستور اسبانيا كالتعايش الديمقراطي وبناء دولة قانون وحماية الشعب الإسباني والازدهار الثقافي والاقتصادي وتحقيق مجتمع ديمقراطي وتوطيد العلاقات السلمية،

(1)- «... كل الدساتير تعمل على ابراز وتكريس شرعية السلطة الحاكمة ومصدر هذه الشرعية مؤكدة أن الشعب هو صاحب السيادة في المجتمع...».
الأمين شريط، المرجع السابق ، ص117.

3 - المبادئ العامة والأساسية للدولة والمجتمع : وهي التي تشكل الركائز وأسس المجتمع ، وتتمثل في الثوابت الاقتصادية (مثلا اذا كان الاقتصاد يخضع لقانون السوق أو المنافسة أو غير ذلك) والثوابت الإجتماعية [1] (مثل تحقيق العدالة الاجتماعية، أو الإهتمام بالمرأة والشيخ والطفل في ديباجة دستور العراق(الفقرة4) ، تحقيق المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات والكرامة وشرف الإنسان في الفقرتين 4 و5 من ديباجة دستور تونس مثلا)، والثوابت الثقافية(مثلا اللغة والعرق والمعايير الدينية كما هو الحال بالنسبة للقيم الإسلامية في ديباجة دساتير إيران (فقرة 3 مثلا) والمملكة المغربية (فقرة 2 مثلا) والعراق والجمهورية التونسية والجمهورية مصر العربية بالاستهلال بـ «بسم الله الرحمن الرحيم أو بعبارة « بعون الله تعالى» في ديباجة دستور المملكة العربية السعودية) التي يرتكز عليها، منها إحترام حقوق الإنسان وحرياته «...المرتبطة بسلامة وأمن الإنسان في جسمه وتفكيره وشرفه وعلاقته مع الغير وفي مسكنه وأملاكه وما يتعلق بكل ذلك...» [2].

4 -التأكيد على وحدة الدولة: مثلما هو الحال في ديباجة القانون الأساسي لألمانيا وفي الفقرة 6/ 4 من ديباجة دستور جنوب افريقيا والفقرة 5 من ديباجة الجمهورية التونسية والفقرة 5 من ديباجة دستور المملكة المغربية .

5 - التذكير بتاريخ العهود السابقة والكفاح سواء سياسي أو مسلح الذي قاده الشعب وتتويج مجده والتضحيات من أجل الوصول إلى استرجاع الحرية والاستقلال، كالاعتزاز بنضال الشعب للحصول على الاستقلال في ديباجة دستور الجمهورية التونسية (فقرة2)، أو التذكير بالظلم في الماضي وتكريم للذين عانوا من أجل الحرية والعدل في البلاد في ديباجة دستور جنوب إفريقيا (فقرتين 2 و3).

(1)- في المجال الاجتماعي، تتمثل الثوابت في « ... المبادئ التي تبين التزامات وواجبات الدولة والمجتمع نحو العديد من الفئات الاجتماعية الضعيفة أو المحرومة...».
الأمين شريط، المرجع السابق ، ص119.
(2)- الأمين شريط، المرجع السابق ، ص120.

6 - الالتزام بمبادئ القانون الدولي : كتبني الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديباجة دستور فرنسا عام 1958(فقرة1)[1]، وديباجة دستور المملكة المغربية (فقرة 4) وديباجة دستور الجمهورية التونسية (فقرة 3) وديباجة دستور جمهورية مصر العربية (فقرة 25) ، أو كما هو الحال في ديباجة دستور المملكة المغربية بالتأكيد على العضوية النشيطة في المنظمات الدولية (فقرة3) والموقف الدولي بتكريس حق الشعوب في تقرير مصيرها (فقرة5) وتبني السلم العالمية والتضامن الإنساني(فقرة6).

وعليه، ما يستخلص مما تقدم أن مضمون الديباجة يختلف في دساتير دول العالم ولكل ديباجة دستور مميزاتها الخاصة بها، يختلف مضمونها من حيث الفلسفة السياسية المعتمدة ومن حيث أهداف الدولة والأسس والمبادئ العامة التي يرتكز عليه المجتمع ومن حيث تاريخ الشعب وإلتزاماته الدولية وأسباب صدوره الدستور في حد ذاته.

المطلب الثاني :القيمة القانونية لديباجة الدستور في الفقه الدستوري والقضاء

لم يتخذ المؤسس الدستوري موقف دقيق بخصوص القيمة القانونية لديباجة الدستور، فلما كان صريح بالنص على قوتها الإلزامية والمعادلة لقيمة مواد الدستور مثلا في الفقرة 22 والأخيرة من ديباجة التعديل الدستوري لعام 2016 [2] ، وفي الفقرة 5 والأخيرة من ديباجة دستور المملكة المغربية ، وفي الفصل 145 من دستور الجمهورية التونسية أين خصص المؤسس الدستوري التونسي مادة بكاملها في صلب الدستور (ضمن الأحكام الختامية) لتكريس القيمة القانونية للديباجة معتبرا إياها (وحسب تعبيره) أي « توطئة هذا الدستور جزء لا يتجزأ منه» وفي المادة 227 من دستور

(1)- تحيل ديباجة دستور فرنسا عام 1958 في فقرتها الأولى الى إعلان 1789 وديباجة دستور 1946 وميثاق البيئة لعام 2004 والتأكيد على التمسك بحقوق الإنسان فيها وكذا مبادئها.

(2)- تبنى المؤسس الدستوري الجزائري واعترف بموجب دستور 1996 المعدل عام 2016 بالقيمة القانونية للديباجة معتبرا هذا الأخيرة جزء لا يتجزا من الدستور ، على خلاف الدساتير الجزائري المتعاقبة التي لم ينص فيها على القيمة القانونية للديباجة.

الجمهورية المصرية بالنص على أنه» يشكل الدستور بديباجته وجميع نصوصه نسيجا مترابطا، وكلا لا يتجزأ، وتتكامل أحكامه في وحدة عضوية متماسكة». إلا أن ما يلاحظ أن هذا الإعتراف القانوني لا يوجد في غالبية الدساتير بما فيها مثلا الدستور الفرنسي والعراقي والأمريكي والألماني والسعودي ، بالتالي سكوت المؤسس الدستوري دفع الفقه الدستوري الى البحث في مدى إلزاميتها ومكانتها بالنسبة لصلب الدستور.

لذا سنحاول في هذا المطلب معالجة مختلف الاتجاهات الفقهية المنكرة أو المعترفة للقوة المعيارية القانونية لديباجة الدستور، ثم دراسة موقف القضاء سواء كان عادي أو إداري أو دستوري بشأنها.

أولا- بالنسبة للقيمة القانونية لديباجة الدستور في الفقه الدستوري :

اختلف فقه القانون الدستوري في تحديد القيمة القانونية لديباجة الدستور، فظهرت عدّة تصورات واتجاهات فقهية، أهمها:

= **المدرسة الموضوعية:** (من أنصارها الفقيه دوجي والفقيه موريس هوريو) يُعطي هذا الاتجاه الفقهي للديباجة قيمة قانونية أعلى من قيمة القواعد الدستورية(plénitude juridique du préambule) [1]، فهي ملزمة للسلطة التأسيسية التي تقوم بوضع الدستور[2]. على هذا الأساس، تدعى ديباجة الدستور بدستور الدساتير، كونها تعبيرعن إرادة الأمة وكونها تتضمن الأسس التي بنيت عليها نصوص الدستور[3].

انتقد هذا الاتجاه لتعارضه مع مبدأ تدرج القوانين كون هذا الأخيرلا يتضمن قواعد قانونية أعلى من الدستور، فلا وجود لقانون أعلى من الدستور ، كما أن القوانين على نوعين فقط من حيث قوتها إما قوانين عادية أو قوانين دستورية. كما يتعارض هذا الاتجاه مع الفكرة التي مفادها أنه لا يمكن اعتبارإرادة السلطة التأسيسية (التي وضعت

(1)- Jean (G) , Droit constitutionnel et institutions politiques, 18 édition, Montchrestien, Paris, 2002, p97.

(2)- Gicquel (J) , Ibid ., p97.

(3)- Gicquel (J), Op cit., p97.

الدستور والمقدمة) عند وضعها المقدمة أسمى من إرادة السلطة التأسيسية عند وضعها للدستور بمعنى كل من صلب الدستور والديباجة صادران من إرادة السلطة التأسيسية بمعنى إرادة واحدة[1].

= اتجاه ثاني (من أنصاره أندري هوريو وموريس دي فرجي) يعتبر أن للديباجة قيمة قانونية مساوية ومعادلة لقيمة النصوص الدستورية الأخرى التي يتضمنها الدستور، بحجة أن الديباجة ونصوص الدستور تعبيرا عن إرادة السلطة التأسيسية فالديباجة جزء لا يتجزأ من الدستور، وتخضع مثلها مثل النصوص الدستورية للرقابة على دستورية القوانين وكذا لإجراءات المتعلقة بالتعديل، كما أنه يمتد مبدأ سمو الدستور للديباجة.

=اتجاه ثالث يرى أن للديباجة قيمة قانونية أدنى من قيمة نصوص الدستور ، بدليل أنه لو أرادت السلطة التأسيسية منحها نفس القيمة القانونية لكانت أدرجتها ضمن متن وصلب الدستور.

= المدرسة الشكلية (من أنصارها إزمانESMEIN ولافريار Laferrière) يمنح للديباجة قيمة معنوية ورمزية وينكر كل قيمة قانونية لها ويعتبرها مجرد إعلان عن مبادئ فلسفية سياسية وتوجيهية ومذهبية و روحية مجرّدة من أية قيمة إلزامية، وبالتالي، فهي ليست بقواعد منشئة لمراكز قانونية، على المشرع الالتزام بها عند إصداره النصوص القانونية إلا أنه إذا امتنع عن ذلك أو أصدر تشريع منافيا لهذه المبادئ فلا يجوز التمسك بمخالفتها في مواجهة السلطة العامة[2]. إلا أنه انتقد هذا الاتجاه على

(1)- Gicquel (J), Op cit., p97.

(2)- - Gicquel (J) , Op cit., p97.

- Morange(G),Valeur juridique des principes contenus dans les déclarations , RDP, 1945 ,p239.

- François (G), De l'inconstitutionnalité des lois ou des autres actes de l'autorité publique et des sanctions qu'elle comporte dans le droit nouveau de la IVème République française, la semaine juridique , 1947, doct . , 6133.

أساس أن السلطة التأسيسية تضع قواعد قانونية دستورية ولا تضع آراء فلسفية مجردة من أية قيمة قانونية[1].

= اتجاه فقهي آخر (من أنصاره جازJezeو مورنج Morange و جان ريفرو Jean Riveroو جورج فيدالGeorges Vedel) يقوم بالتمييزبين النصوص التوجيهية المنهجية والنصوص التقريرية القانونية. يرى هذا الفريق أنه لوتضمنت فقرات الديباجة أحكام وضعية محددة فهي ملزمة كبقية مواد الدستور وتكون لها قيمة قانونية مساوية للدستور ، يستلزم تطبيقها مباشرة مجرد صدورها، وتشكل قيد على المشرع وعلى القاضي احترام مضمونها، لأنها تتميز بأنها محددة المضمون قابلة للتطبيق الفوري ، يستطيع الفرد المطالبة بها دون تدخل المشرع لينظم كيفية تطبيقها.[2]

أما إذا تضمنت ديباجة الدستور قواعد توجيهية أو منهجية، والتي يقصد به تلك الأحكام المعبّرة عن ضمير الجماعة وأهداف النظام السياسي والمجتمع، تعد من أصول فلسفية مجسدة لتصور روح الجماعة وضميرها ، تمثل عادة أهداف يسعى النظام السياسي الى تحقيقها ، تعمل على توضيح معالم النظام الذي يجب أن يسود المجتمع . بالتالي، فهي غيرملزمة قانونا وإنما يكون إلزامها سياسي ومعنوي وأدبي. تتميزبعموميتها وعدم تحديد مضمونها ، لا يستطيع الفرد المطالبة بتطبيقها فورا، وإنما يقتضي الأمر تدخل المشرع لإصدارنصوص قانونية تكون موضع تطبيق لمضمون المبادئ الواردة في ديباجة الدستور، وفي حالة ما إذا إتخذ المشرع نص تشريعي مخالف للمبدأ الوارد في الديباجة إعتبرمخالف للدستور[3].

(1)- - Gicquel (J) , Op cit., p97.

- Morange(G), Op cit.,p239.

- François (G) , Op cit., 6133.

(2)- François (G) , Op cit.

(3)-- Vedel (G) et Rivero (J) , Les principes économiques et sociaux de la constitution : le préambule , Collection Droit social, vol XXI, 1947, p19.

- François (G) , Op cit., 6133.

ثانيا-بالنسبة للقيمة القانونية لديباجة الدستور في القضاء: يعترف القضاء الفرنسي بالقيمة القانونية لديباجة الدستور، سواء تعلق الأمر بالقضاء العادي أو الإداري أو الدستوري.

1 - موقف القضاء العادي والإداري من قيمة ديباجة الدستور: لقد اتخذ القضاء سواء كان عادي أو إداري موقف إعتراف للقوة الإلزامية والقانونية لديباجة الدستور في عدة قرارات ، مثلا بالنسبة :

-للقضاء العادي : في حكم محكمة قسم مدني مدينة سان (Tribunal civil de la Seine) الصادر في 22/01/1947 (67. I. G.P.1947) الذي تضمن إلغاء بند لوصية أدرجت فيه سيدة عزل حفيدتها في حالة زواجها برجل من ديانة يهودية. حيث إعتبرت المحكمة أن هذا البند مخالف للفقرة الأولى من الديباجة الذي يكرس تمتع كل إنسان بحقوق ثابتة ومقدسة دون تمييز قائم على أساس ديني عقائدي أو عرقي[1]. كما إتخذ القاضي العادي في قرار صادر من الغرفة الاجتماعية لمحكمة النقض الفرنسية الصادر في 27/03/1952 نفس الموقف مستندا الى الفقرة 7 من ديباجة الدستور ومعتبرا أن إضراب العمال المأجورين لا يوقف عقد العمل[2].

-للقضاء الإداري : في قرار صادر من مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ 28/05/1954 (G.A.p459) في قضية باريل (arrêt Barel) ، إستند القاضي الإداري الى مبدأ قانونية قبول الجميع في الوظائف العمومية، في قضية عزل مترشح مسابقة المدرسة الوطنية للإدارة بسبب إنتمائه السياسي[3].

2 -موقف المجلس الدستوري: لقد قضى المجلس الدستوري الفرنسي في قراره المؤرخ في 16/07/1971 بعدم دستورية القانون المعروض عليه لمخالفته لمقتضيات حرية تكوين الجمعيات التي نصت عليها مقدمة دستور 1946 والتي تشير إليها ديباجة

(1)- Gicquel (J) , Op cit., p98.

(2)- Gicquel (J) , Op cit.

(3)- Gicquel (J), Op cit.

دستور 1958 وبالتالي إلغاء هذا القانون[1]. وفي هذا الإطار ، أكد المجلس الدستوري أن ديباجة الدستور الفرنسي جزء لا يتجزأ من الدستور ذاته[2]، معللا ذلك كون الديباجة وصلب الدستور يعبران عن إرادة واحدة وهي إرادة السلطة التأسيسية وصادرين في وثيقة واحدة هي الدستور وشمول المقدمة على تعديلات الدستور وشمول دستورية القوانين مواد الدستور و الديباجة ، كما أن الديباجة تلزم نصوص صلب الدستور على تكملة ما ورد فيها أو أن تؤسس على أساسها. في الختام أكد المجلس أن الإعلان الصادر عام 1789 وديباجة دستور 1946 الواردين في ديباجة دستور الفرنسي يتمتعان بقيمة دستورية[3].

وإعتبُر بذلك، قرار المجلس الدستوري الفرنسي الصادر في 16/07/1971 قرارا تأسيسيا ومبدئيا ((décision fondatrice [4]، وبمثابة مرجع للإعتراف بالقيمة القانونية لديباجة الدستور الفرنسي. وعلى إثر هذا القرار، إتخذ هذا المجلس نفس الموقف في عدة قرارات أصدرها، مثلا: في القرار الصادر في 27/12/1973 المتعلق بمبدأ المساواة أمام القانون بخصوص فرض التلقائي للضرائب، وفي القرار الصادر في 27/07/1994 المتعلق بمبدأ الكرامة الإنسانية في قضية أخلاقيات علم الأحياء(Bioéthique) ، وفي القرار الصادر في 10و11 أكتوبر 1984 الذي تضمن فرض رقابة في حالة تراجع أوتدهور الحريات[5].

---

(1)- Gicquel (J) , Op cit., pp98et 99.

لمزيد من التفاصيل:

Chantebout (B),Droit constitutionnel, 21 ème édition à jour aout 2004, Armand Collin, p549.

(2)- إتخذ المجلس الدستوري الفرنسي موقفه هذا بخصوص ديباجة دستور الفرنسي الصادر عام 1958.

(3)- Chantebout (B),Ibid ., p549. -Gicquel (J), Op cit., pp98et 99.

(4)- Gicquel (J) , Op cit., p 99.

(5)-Gicquel (J) , Op cit., p727.

ونفس الموقف اعتمده المجلس الدستوري الغابوني بشأن القيمة القانونية للديباجة أمام غموض الدستور الغابوني الصادر في 26 /03 /1991، بموجب قراره رقم 001 - CC الصادر في28 /02 /1992، معتبرا أن الأحكام الواردة في الديباجة لها قيمة قانونية تعادل القيمة القانونية للدستور[1]. وتبنى المجلس الدستوري لدولة النيجر نفس الإعتراف في قراره تحت رقم 2002 /010/ cc الصادر في 18 /01 /2002، معتبرا أنه أمام انعدام نص صريح للقيمة القانونية لديباجة الدستور، فإنه «تتم رقابة ملائمة ومطابقة نص قانوني للدستور من قبل الدستور وكذلك أيضا وفق المبادئ ذات قيمة دستورية الواردة في ديباجة الدستور والتي تكوّن مع مواد الدستور مجموعة الأحكام ذات قيمة دستورية (le bloc de Constitutionnalité) « [2].

لكن ما يلفت الانتباه، أن هذا الاعتراف بالقيمة القانونية مستبعد في البرازيل مثلا ، بحيث قضت الهيئة القضائية العليا (le Supremo Tribunal Federal) في قرار صادر في 2002 برفض إسناد القيمة القانونية لديباجة الدستور وتعادلها مع قيمة صلب هذا الأخير [3].

(1)- Décision n° 001-CC du 28/02/1992 de la Cour gabonaise « ...textes et normes de valeur énuméré dans le préambule de la Constitution, ... et qui constituent avec la Constitution, ce qu'il est convenu d'appeler Bloc de Constitutionalité »

Boubakar (B), Op cit., p10.

(2)- Arrêt 2002/010/CC du 18/01/2002 de la Cour du Niger « Considérant que le contrôle de conformité d'un texte de loi à la Constitution doit s'apprécier de la Constitution, mais aussi par rapport au contenu des textes et principes de valeur constitutionnelle énumérés dans le préambule de la Constitution qui forment avec elle , ce qu'il est convenu d'appeler le bloc de Constitutionnalité ».

Boubakar (B), Op cit., p10.

(3)- Au Brésil , l'instance juridictionnelle suprême (le Supremo Tribunal Federal) a estimé en 2002 que « ... le Préambule de la Constitution ne dispose ...pas de force normative ».

STF, Tribunal pleno, ADI 2076/AC, Partido social liberal c/Assembléia legislativa di

يستخلص مما تقدم، أن عدم تكريس المؤسس الدستوري للقيمة القانونية للديباجة في نصوص دساتيره ، دفع الفقه الدستوري الى الإجتهاد ووقوعه في جدل بين مؤيدي ومنكري القيمة القانونية والدستورية للديباجة. هذه القيمة القانونية التي اختلف الفقه الدستوري بين إعطائها قيمة أسمى أو معادلة أو أدنى من قيمة الدستور، وتمييزها عن حلقة الأحكام الفلسفية التوجيهية التي تفقد كل قيمة قانونية. أما المجلس الدستوري الفرنسي ففي قراره الصادر في 16/07/1971 والذي يعد بمثابة قرارا تأسيسيا ومبدئيا للإعتراف بالقيمة القانونية لديباجة الدستور الفرنسي ، إستعمل كمرجع قانوني دستوري لإصدار قرارات لاحقة تؤكد الإعتراف بالقوة المعيارية القانونية لديباجة الدستور.

المبحث الثاني: شكل ومضمون ديباجة التعديل الدستوري لعام 2016 وقيمتها القانونية

في هذا المبحث ، ستتم دراسة أساليب صياغة ديباجة الدستور الجزائري ومضمونها من جهة (المطلب الأول- شكل ومضمون ديباجة التعديل الدستوري لعام 2016)، وقيمتها القانونية (المطلب الثاني- القيمة القانونية لديباجة التعديل الدستوري لعام 2016).

المطلب الأول: شكل ومضمون ديباجة التعديل الدستوري لعام 2016

ما يميز الدستور الجزائري 1996 صدوره بعد مسار عسير ومأسوي هدّد باستقرار الدولة الجزائرية وإرهاب مدّمر ، لاسيما بعد استقالة رئيس الجمهورية السابق وتزامن

Estado do Acre, j.15/08/2002 , "Par "Constitution fédérale "; il faut comprendre non seulement les articles 1 ç 250 du texte constitutionnel, mais aussi les 94 articles de l'Acte des dispositions constitutionnelles transitoires. Le Préambule de la Constitution ne dispose pourtant pas de force normative" . D.J, 08/08/200" , p 86 . Référence cite par Thalès Morais Da Costa, " Le droit constitutionnel: la protection des droits fondamentaux », Introduction au droit brésilien , sous la direction de Domingos Paiva De Almeida , Paris , L'harmattan , 2007, p78.-

شغور منصبه مع حل المجلس الشعبي الوطني في جانفي 1992 وتوقيف المسار الانتخابي. لذلك، ونظرا للأسباب السالفة الذكر تم اقتراح تعديل الدستور وتمت المصادقة عليه بموجب استفتاء في28 نوفمبر [1]1996 ، ثم تعديله بموجب القانون رقم 02/03 الصادر في 10 /04 /2002 [2]، ثم تعديله من جديد بموجب قانون 08 /19 الصادر في 15 /11 /2008 [3] ، وأخيرا قانون 16/01 الصادر في 06 /03 /[4]2016.

أولا- بالنسبة لشكل ديباجة التعديل الدستور الجزائري لعام 2016: تميزت ديباجة التعديل الدستوري لعام 1996 والمعدل عام 2016 بظهورها في شكل فقرات، عددها 22 ، جاءت بشكل مطول، استعمل فيها المؤسس الدستوري الجزائري أسلوب صياغة ذو طابع منهجي علمي وفلسفي، وبذلك يقترب من نظيره المصري الذي بلغ عدد فقراته 29، ويبتعد بذلك عن عدد الفقرات مثل في ديباجة دساتير فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واسبانيا وغيرها. لكن على خلاف نظيره المصري جاء فقرات ديباجة الدستور الجزائري مختصرة ولم تكن مطولة.

ثانيا- بالنسبة لمضمون ديباجة التعديل الدستور الجزائري لعام 2016 : تبدأ الديباجة بالاستهلال بـ «بسم الله الرحمان الرحيم»، والذي يدل على أن الدستور كتب وحرر لمجتمع مسلم أو بالأحرى مسلم بالأغلبية العظمى، ونجد أن هذا الاستهلال يمتد في صلب الدستور بصريح العبارة في المادة 2 منه التي تنص على أن « الإسلام دين الدولة». بعدها تضمنت المواضيع التالية: التأكيد على أن الشعب الجزائري حرّ[5]، ثم التمجيد بتاريخ الشعب الجزائري ومختلف الحضارات التي عرفتها البلاد الى غاية الكفاح المسلح

(1)- تم إجراء الاستفتاء في 28 نوفمبر 1996 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96/438 الصادر في 07/12/1996 (جريدة رسمية رقم 28).

(2)- جريدة رسمية رقم 25.

(3)- جريدة رسمية رقم 63.

(4)- جريدة رسمية رقم14.

(5)- جاء التأكيد على مصطلح الحرية في أول فقرة من ديباجة الدستور، وتم استعماله مرتين في الفقرة الأولى، واستعماله 3 مرات في الفقرة ما قبل الأخيرة في الديباجة، وفي كل الديباجة 12 مرة.

وثورة فاتح نوفمبر 1954 كنقطة فاصلة في تقرير مصير الشعب الجزائري، وتتويج الكفاح السياسي الى جانب الكفاح المسلح (بفضل وتحت قيادة جبهة التحرير الوطني والجيش في الحرب التحريرية) بالحصول على الاستقلال وتشييد دولة كاملة السيادة وذكر نتائج الاستقلال ، التذكير بتنفيذ سياسة السلم والمصالحة الوطنية على اثر المأساة الوطنية، تكريس أهداف الدولة والشعب الجزائري، والتعريف بالدستور إيديولوجيا وسموه، تكريس مبادئ الدستور والمكونات الأساسية للهوية الوطنية وتكريس الشباب بإعتباره صلب التزام الشعب الجزائري والمستفيد الأساسي منه، إفتخار واعتزاز وعرفان الشعب الجزائري بالجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني، التعريف بالجزائر من خلال المعيار الديني والمعيار العرقي والجغرافي (إفريقي متوسطي) والدولي ومن خلال التاريخ السياسي بالافتخار والتذكير مرة أخرى بثورة أول نوفمبر، وتحديد الهدف من الدبلوماسية الجزائرية وسرد ضمانات احترام المبادئ، وأخيرا التأكيد على القيمة القانونية لديباجة الدستور.

وقياسا لما سبق، يمكن تصنيف المواضيع المذكورة أعلاه في المحاور التالية:

1 - الفلسفة أو التوّجهات السياسية التي تبناها النظام السياسي الجزائري وتحديد شكل وأسلوب نظام الحكم: يستخلص هذا الوضع من خلال مثلا:

- النص والتأكيد على فكرة أن الدستور صدر باسم الشعب الجزائري مصدر الشرعية وصاحب السيادة. إستعمل المؤسس الدستوري مصطلح «الشعب» أو «الشعب الجزائري» في أول فقرة من الديباجة وتم إعادة استعماله في الديباجة 14 مرة (في الفقرات 1و5 و6 و7و 8 و9 و10 و11 و12و 14 و16[1] و18 و21)، وبمصطلحات مرادفة وهي: «الجزائر» (الفقرات 2 و3 و9 و19)، و «الدولة» (الفقرات 4 و7 و17)،و «الجمهورية» (الفقرة 9)، و «دولة ديمقراطية وجمهورية»(الفقرة 10)، و «البلاد» (الفقرة 17)، و «الدبلوماسية» (الفقرة 20)، و «دولة عصرية كاملة السيادة»(الفقرة 6)،و «الوطن» (الفقرة 8).

(1)- تم تكرار مصطلح الشعب مرتين في الفقرة 16 من الديباجة.

-باستعمال مصطلحات تفيد وتحدد طبيعة الحكم، مثل بناء دولة ديمقراطية وجمهورية (فقرة 10)، وتكريس التداول الديمقراطي(فقرة 12)، والفصل بين السلطات(فقرة 13)، واستقلال العدالة(فقرة 13)، ورقابة عمل السلطات العمومية(فقرة 13)، وحماية مبدأ اختيار الشعب(فقرة 12)، وإضفاء الشرعية على ممارسة السلطات عن طريق انتخابات حرة ونزيهة(فقرة12)، والسيادة(فقرة 10). إضافة الى ذلك، تضمنت الديباجة مصطلحين جديدين في 2016 وهما المشروعية والتداول الديمقراطي في الفقرتين [1]10 و[2]12 ، باعتبارهما «... يشكلان دعامة أساسية للديمقراطية وتعزيز أسسها وإضفاء ديناميكية على الحياة السياسية في إطار دولة قانون...» [3]، إلى جانب تكريس مبدأ الفصل بين السلطات ومبدأ استقلال العدالة في الفقرة [4]13.

من خلال ما سبق، يتضح أن النظام المعتمد هو نظام ديمقراطي مبني على التداول السلطوي ، يمارس الشعب (مصدر الشرعية) السلطة من خلال حرية اختيار ممثليه عن طريق انتخابات دورية حرة ونزيهة، في إطار بناء دولة ديمقراطية وجمهورية دعائمها المشروعية والتداول الديمقراطي والفصل بين السلطات واستقلال العدالة ورقابة عمل السلطات العمومية[5].

(1)- تنص الفقرة 10 من ديباجة دستور 1996 المعدل عام 2016 : «إن الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية، وهو متمسك بسيادته واستقلاله الوطنيين، ...ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات، أساسها... في إطار دولة ديمقراطية وجمهورية».

(2)- تنص الفقرة 12 من ديباجة دستور 1996 المعدل عام 2016 : «ان الدستور فوق الجميع،... ويضفي المشروعية على ممارسة السلطات، ويكرس التداول الديمقراطي عن طريق انتخابات حرة ونزيهة».

(3)- رأي المجلس الدستوري تحت رقم 01/16 ر.ت د/م د مؤرخ في 28 يناير 2016، يتعلق بمشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية رقم 06

(4)- طبقا للفقرة 13 من ديباجة دستور 1996 المعدل عام 2016 التي تجد امتدادها في المادة 14 من الدستور، والتي تنص «يكفل الدستور الفصل بين السلطات واستقلال العدالة ...».

(5)- يصبح مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية العدالة وتشجيع الديمقراطية التشاركية على

2 - سرد أهداف النظام السياسي سواء الآنية أو المستقبلية: لخّص المؤسس الدستوري أهداف النظام السياسي الجزائري في التمسك بمبادئ ثورة أول نوفمبر 1954 (فقرة 4)، واستقلال الوطنيين (فقرة 10)، ومشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية(فقرة 10)، تحقيق العدالة الاجتماعية(فقرة 10)، ومبدأ المساواة(فقرة 10)، وحرية الفرد(فقرة 10) ، والحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على التفاوت الجهوي(فقرة 14)، والمساهمة الفعالة في التقدم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي(فقرة 18)، إضافة الى موضوع جديد أدرج في التعديل الدستوري لـ2016 وهو إعتبار الشباب صلب التزام الشعب الجزائري والمستفيد الأساسي من الالتزام الوطني(فقرة15).

3 - المبادئ العامة والأساسية للدولة والمجتمع: تمثلت هذه الأسس التي يرتكز عليها المجتمع الجزائري في الثوابت الاقتصادية والتي تجسدت في بناء اقتصاد مزدهر منتج وتنافسي في إطار تنمية مستدامة والحفاظ على البيئة (بتكريسها في التعديل لعام 2016 في الفقرة 14 من الديباجة[1]) للقضاء على كل صور وأشكال التلاعب أو الاختلاس أو الرشوة أو التجارة غير المشروعة أو التعسف [2] ، والثوابت الإجتماعية عن طريق تكريس حريات والحقوق الأساسية وضمانها عن طريق تفتح الانسان بكل ابعاده (فقرة13) ، والتمسك بالحرية(فقرة21)، والحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على

المستوى المحلي، بمثابة دعائم أساسية للتنظيم الديمقراطي للدولة وإرساء أسس دولة القانون وضمانا لحقوق المواطن وحرياته بما فيه حقه في المشاركة في تسيير الشؤون العمومية .

رأي المجلس الدستوري تحت رقم 01/16 ر.ت د/م د مؤرخ في 28 يناير 2016، يتعلق بمشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية رقم 06.

(1)- طبقا للفقرة 14 من ديباجة دستور 1996 المعدل عام 2016 التي تجد امتدادها في المادتين 7و 8 من الدستور، والتي تنص الفقرة 14: « يظل الشعب الجزائري متمسكا بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي ، ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة».

(2)- رأي المجلس الدستوري تحت رقم 01/16 ر.ت د/م د مؤرخ في 28 يناير 2016، يتعلق بمشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية رقم 06

أوجه التفاوت الجهوي (الفقرة 14 من الديباجة[1])، وترقية العدالة الاجتماعية ومحو الفوارق الجهوية في التنمية [2]، وأخيرا الثوابت الثقافية عن طريق تكريس مقومات الشخصية الوطنية وهي الدين الإسلامي واللغة العربية و الأمازيغية (الفقرة 4)، والقيم الروحية والحفاظ على تقاليد في التضامن والعدل (الفقرة 18). في هذا الصدد، تضمنت الديباجة موضوع جديد يتعلق بترقية المكونات الأساسية للهوية الوطنية (الفقرة 4 [3])، والتي تجد إمتدادها في صلب الدستور عن طريق استحداث مجلس أعلى للغة العربية لدى رئيس الجمهورية تخول له مهمة العمل على ازدهار اللغة العربية وتعميم استعمالها في الميادين العلمية والتكنولوجية[4]واستحداث مجمع جزائري للغة الامازيغية لترقية تمازيغت قصد تجسيدها لغة رسمية[5]. كما نصت الديباجة على مبدأ آخر جديد وهو دسترة دور الشباب في التنمية ورفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية

(1)- طبقا للفقرة 14 من ديباجة دستور 1996 المعدل عام 2016 التي تجد امتدادها في المادتين 7و 8 من الدستور، والتي تنص الفقرة 14: « يظل الشعب الجزائري متمسكا بخياراته من أجل الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي ، ويعمل على بناء اقتصاد منتج وتنافسي في إطار التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة».

(2)- ادراج الحد من الفوارق الاجتماعية والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي وترقية العدالة الاجتماعية ومحو الفوارق الجهوية في التنمية كمبادئ جديدة في التعديل الدستوي لعام 2016. إن»... النص على هذه المبادئ في الدستور من شأنه تجسيد العدالة الاجتماعية كمفهوم راسخ تاريخيا لدى الشعب الجزائري بما يتضمنه ذلك من بناء اقتصاد متين قائم على التوازن الجهوي وفي إطار التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة».

رأي المجلس الدستوري تحت رقم 01/16 ر.ت د/م د مؤرخ في 28 يناير 2016، يتعلق بمشروع القانون المتضمن التعديل الدستوري، جريدة رسمية رقم 06

(3)- تنص الفقرة 4 من ديباجة دستور 1996 المعدل عام 2016 والتي تجد امتدادها في المادة 3 والمادة 3 مكرر من الدستور على أن : «... المكونات الأساسية لهويتها، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية، التي تعمل الدولة دوما لترقية وتطوير كل واحدة منها...»

رأي المجلس الدستوري تحت رقم 01/16 ر.ت د/م د مؤرخ في 28 يناير 2016.

(4)- طبقا للمادة 3 من التعديل الدستوري لعام 2016.

(5)- طبقا للمادة 3 مكرر من التعديل الدستوري لعام 2016.

والثقافية كالتزام وطني للشعب الجزائري (الفقرة [1]15) بهدف تحديد دوره في التنمية الوطنية الشاملة، بإعتباره حسب تعبير المجلس الدستوري الجزائري القوة الحية في المجتمع الذي يمثل حاضر ومستقبل الأمة الجزائرية [2].

4 -التأكيد على وحدة الدولة: ديباجة التعديل الدستوري لعام 2016 تضمنت موضوع جديد تمثل في تبني مبادئ السلم والمصالحة الوطنية، بإضافة الفقرتين 8 و9 الى الديباجة[3]، بهدف «... ترسيخ قيم السلم والمصالحة لتكون وتبقى معالم الأجيال المستقبل، منبعها القيم الروحية والحضارية للشعب الجزائري ، وجعل الجزائر في منأى عن الفتنة والتطرف في ظل احترام الدستور وقوانين الجمهورية»[4].

5 - التذكير بالبعد التاريخي للشعب الجزائري وبأهم نضالاته على مرّ العهد النوميدي والفتح الإسلامي الى حرب التحرير، والتأكيد على ثورة أول نوفمبر1954 كنقطة فاصلة في تقرير المصير وتتويج الكفاح المسلح باسترجاع الإستقلال وتشييد دولة كاملة السيادة (فقرة 4)، إبراز دور الفعال لجبهة التحرير الوطني في تحرير البلاد وتشييد

(1)- تنص الفقرة 15 من ديباجة التعديل الدستوري لعام 2016 (والتي تجد امتدادها الدستوري في المادة 31 مكرر3) «إن الشباب في صلب الالتزام الوطني برفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويظل الى جانب الأجيال القادمة المستفيد الأساسي من هذا الالتزام».

(2)- إن «... دسترة دور الشباب ...هو بمثابة منح الثقة والمسؤولية لفئة الشباب أسوة بما بذله خيرة أبناء الجزائر بالأمس في سبيل استرجع السيادة الوطنية...»
رأي المجلس الدستوري تحت رقم 01/16 ر.ت د/م د مؤرخ في 28 يناير 2016.

(3)- تنص الفقرة 8 من ديباجة التعديل الدستوري لعام 2016:»غير أن الشعب الجزائري واجه مأساة وطنية حقيقية عرّضت بقاء الوطن للخطر ،وبفضل إيمانه وتمسكه الثابت بوحدته، قرر بكل سيادة تنفيذ سياسة السلم والمصالحة الوطنية التي أعطت ثمارها وهو مصمم على الحفاظ عليها.
تنص الفقرة 9 من ديباجة التعديل الدستوري لعام 2016: «إن الشعب يعتزم على جعل الجزائر في منأى عن الفتنة والعنف وعن كل تطرف، من خلال ترسيخ قيمه الروحية والحضارية التي تدعو إلى الحوار والمصالحة والأخوة، في ظل احترام الدستور وقوانين الجمهورية».

(4)- إن «...دسترة المصالحة الوطنية ترسخ مبادئ السلم والحوار والتشاور، وتمنح للشعب آليات دستورية لضمان الاستقرار والوحدة الوطنية».
رأي المجلس الدستوري تحت رقم 01/16 ر.ت د/م د .

الدولة الجزائرية، والتذكير مرة أخرى بثورة أول نوفمبر 1954(فقرة 19) ، ومشاركة الجيش الوطني في حماية وضمان الأمن العمومي. في هذا الصدد، أضاف التعديل الدستوري لعام 2016 الفقرات [1]2 و [2]6 و [3]16 و[4]17 ، تحديدا للدور البطولي للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني وتضحياته ، وعرفان الشعب الجزائري له، واحترافيه وعصرنته.

-6 الالتزام بمبادئ القانون الدولي : تضمنت الديباجة إلتزام دولي للشعب الجزائري وموقفه ازاء القضايا العادلة في العالم (فقرة 19)، وموضوع جديد وهو تكريس الأهداف العامة للدبلوماسية الجزائرية (الفقرة 20)[5] و حضور الجزائر ومكانتها بين الأمم من خلال بناء شراكات تقوم على توازن المصالح الذي يعد تعبيرا عن المبادئ السياسة

(1)- تنص الفقرة 2 من ديباجة التعديل الدستوري لعام 2016 : « فتاريخه الممتدة جذوره عبر آلاف السنين...».

(2)- تنص الفقرة 6 من ديباجة التعديل الدستوري لعام 2016: « وقد توّج الشعب الجزائري، تحت قيادة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني...».

(3)- تنص الفقرة 16 من ديباجة التعديل الدستوري لعام 2016:» إن الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني يتولى مهامه الدستورية بروح الالتزام المثالي والاستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك، ويعتز الشعب الجزائري بجيش تحريره الوطني ويدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب ، وهو ما ساهم في تعزيز اللحمة الوطنية وفي ترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه».

(4)- تنص الفقرة 17 من ديباجة التعديل الدستوري لعام 2016 :» وتسهر الدولة على ضمان احترافية الجيش الوطني الشعبي وعصرنته، حتى يتوفر على القدرات الضرورية للحفاظ على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية ن ووحدة التراب الوطني وسلامته، وكذلك حماية مجاله البري والجوي والبحري».

(5)- تنص الفقرة 20 من ديباجة التعديل الدستوري لعام 2016 أنه: «تسعى الدبلوماسية الجزائرية الى تعزيز حضورها ونفوذها في محافل الأمم عبر عمليات الشراكة القائمة على توازن المصالح التي تكون منسجمة كل الانسجام مع خياراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الوطنية».

الخارجية للأمة[1]. وتجدر الملاحظة غياب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديباجة الدستور الجزائري[2]، على خلاف تكريسها في ديباجة دساتير المملكة المغربية[3] وتونس[4] ومصر[5].

خلاصة القول أن مضمون ديباجة الدستور الجزائري تميز بالإستهلال بـ « بسم الله الرحمان الرحيم» مثله مثل ديباجة دساتير المعتنقة بالأغلبية للدين الإسلامي مثل الجمهورية التونسية وإيران والعراق ومصر والمملكة السعودية، على خلاف ديباجة دساتير فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإسبانيا وجنوب افرقيا. ويستنتج من المواضيع التي عالجتها ديباجة الدستور الجزائري أن النظام السياسي المعتمد هو نظام ديمقراطي وجمهوري (مثله مثل النظام الفرنسي والأمريكي والاسباني على خلاف النظام السعودي والمغربي الذي يتسم بأنه نظام ملكي) مبني على التداول السلطوي ، دعائمه المشروعية والفصل بين السلطات واستقلال العدالة ورقابة عمل السلطات العمومية وغيرها من المبادئ المجسدة لدولة ديمقراطية، ثوابتها إقتصاد تنافسي وتكريس حقوق وحريات الفرد ومقومات الشخصية الوطنية وترقيتها ، التمسك بثورة أول نوفمبر المجيدة وتنمية دور الشباب ووحدة الدولة وإفتخاروعرفان لجيش الشعبي الوطني .

وما يلاحظ أن ديباجة دستور 1996 (مثلها مثل ديباجة دستور 1989) تنتمي لطائفة دساتير قوانين لتنظيمها للمبادئ الأساسية التي تنظم السلطة والحريات الأساسية وحقوق الأفراد، على خلاف ديباجة دستوري 1963 و1976 التي يغلب عليها الطابع الإيديولوجي الاشتراكي وتصنيفها ضمن دساتير برامج.

(1)- رأي المجلس الدستوري تحت رقم 01/16 ر.ت د/م د.

(2)- عدم النص على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم يرد في ديباجة الدساتير الجزائرية السابقة

(3)- تنص الفقرة 3 من ديباجة دستور المملكة المغربية «... فإن المملكة المغربية...تؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هي معترف عليها عالميا...»

(4)- تنص الفقرة 3 من ديباجة دستور الجمهورية التونسية «وتعبيرا عن تمسك شعبنا ...بالقيم الإنسانية ومبادئ حقوق الانسان الكونية السامية...»

(5)- تنص الفقرة 25 من ديباجة دستور الجمهورية العربية المصرية «نكتب دستورا ... يتسق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي شاركنا في صياغته ووافقنا عليه.»

المطلب الثاني:القيمة القانونية لديباجة التعديل الدستوري لعام 2016

على خلاف الدساتير الجزائرية المتعاقبة في [1]1963و 1976[2] و [3]1989، أضفى الدستور الجزائري لسنة 1996 المعدل عام [4]2016، بصفة صريحة ولأول مرة القيمة القانونية والدستورية لديباجة الدستور واعتبرها جزءا لا يتجزأ من الدستور، بالنص في الفقرة 22 والأخيرة من الديباجة على أن» الديباجة جزء لا يتجزأ من الدستور» .

(1)- يعد دستور 1963 « ... حاملا لتوجه سياسي وبرنامج سياسي ذات طابع اشتراكي في اطار ديمقراطية مركزة».

مولود منصور، مرجع سابق ، ص208.

وللعلم ، فلقد تمّ إعداد هذا الدستور بهدف تأسيس دولة جزائرية كاملة السيادة تتميز بنظام جمهوري ، مكرسة لحقوق الفرد وحرياته العامة، ومنظمة للسلطات الأساسية في الدولة.

(2)- صدردستور 1976 بعد تعرض دستور 1963 لتعديل أساسي في استفتاء 19/11/1976، يرتكز على مقومات النظام السياسي الاشتراكي ويهدف إلى تشييد مجتمع اشتراكي.

(3)- صدردستور1989 بعد معانات كبيرة على إثر أحداث أكتوبر 1988 وأزمة اقتصادية حادة. ظهر هذا الدستور في إطارتعديل دستوري أساسي ، تبنى منعرجا مختلف عن المذهب السياسي الاشتراكي الذي كان منتهجا بموجب دستور 1976 بإلغائه ووضع حدا للأحادية الحزبية واعتماد نظام سياسي مكرس لمبدأ التعددية الحزبية (الدخول في مسار التعددية الحزبية) بإقرار الحق في تكوين الجمعيات السياسية

(4)- عرف الدستور الجزائري لسنة 1996 تعديلات أساسية عام 2002 (عدل دستور 1996 سنة 2002، بإضافة مادة جديدة تتضمن دسترة تمازيغت لغة وطنية بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني كونها عنصرا من عناصر الأمازيغية التي تشكل إحدى مكونات الهوية الوطنية) ثم 2008 (عِدل دستور 1996 سنة 2008 الذي تنص فيه المادة 5 منه إضافة البند 7 من المادة 178 المتعلقة بالتحديد الدستوري لألوان العلم الوطني الى جانب النشيد الوطني باعتبارهما رمزين أساسيين من رموز الثورة والجمهورية، والمادة 31 مكرر المتعلقة بترقية حقوق المرأة عن طريق توسيع تمثيلها في المجالس المنتخبة وإزالة العقبات التي تعوق ازدهارها وتحول دون مشاركتها الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الى جانب إضافة فقرة أخيرة الى المادة 62 من الدستور التي تهدف الى دسترة ترقية كتابة التاريخ وتعليمه للأجيال الناشئة وإسناد تأدية هده المهمة الى الدولة، الى جانب تعديل الفقرة 2 من المادة 74 من الدستور بهدف تأسيس مبدأ قابلية انتخاب رئيس الجمهورية دون قيد ودون تحديدي، وأخيرا استبدال وظيفة رئيس الحومة بالوزير الأول) وأخيرا في 2016.

وفي نفس الإتجاه، أكد المجلس الدستوري الجزائري في رأيه الصادر تحت رقم 01 /16 ر.ت د/م د الصادر في 28 يناير 2016 أن إضافة الفقرة 22 من الديباجة «... يهدف الى جعل هذه الأخيرة جزءا لا يتجزأ من هذا الدستور، مما يضفي عليها قيمة دستورية»[1]. وبهذا، يلتحق المؤسس الدستوري الجزائري بنظيره المغربي الذي كرس القيمة القانونية للديباجة في فقرته الخامسة والأخيرة والتونسي في الفصل 145 من دستوره والمصري في المادة 227 من دستوره.

هذا، ولما عرّف الدستور الجزائري بأنه» القانون الأساسي للجمهورية» طبقا للمادة 218 من التعديل الدستوري لعام 2016، وبما أنه مُصاغ من قبل إرادة واحدة هي إرادة السلطة التأسيسية، وأن سموه من المبادئ القانونية المستقرة طبقا للفقرة 12 من الديباجة، وتبعا لمضمون الفقرة 22 والأخيرة من ديباجة الدستور التي تنص على أن» الديباجة جزء لا يتجزأ من الدستور»، فان الديباجة بالتالي تحضى بقيمة قانونية معادلة للدستور (وهذا ثابت وفق الفقرة 22 من ديباجة الدستور)، ويمتد مبدأ سمو الدستور ليشملها وتمتد بصورة طبيعية ومنطقية إجراءات تعديل الدستور اليها والرقابة على دستورية القوانين لها كذلك.

فتصبح ديباجة الدستور تتمتع بقيمة قانونية ودستورية، وتتميز بالسمو على باقي القوانين والتشريعات، تطبيقا لمبدأ تدرج القوانين. لكن ما يلاحظ أن المجلس الدستوري الجزائري سبق له الإعتراف بالقيمة الدستورية للديباجة قبل تكريسه بموجب التعديل الدستوري لعام 2016 ، مثلا في رأيه الصادر تحت رقم 01/ر.ت د/م د بتاريخ 03/04/2002 وفي رأيه الصادر تحت رقم رقم 01 /08 ر.ت د/م د في07/11/2008، بخصوص دسترة التمازيغت لغة وطنية و بمناسبة ترقية الحقوق السياسية للمرأة وإدراج ترقية كتابة التاريخ ضمن الدستور، معتبرا إياها بمبادئ أساسية للمجتمع الجزائري واردة في الديباجة وتعتبر بمثابة أسس مرجعية في دستورية النصوص التشريعية ، تتمتع بقيمة قانونية ودستورية معادلة لقيمة الدستور يتعين على المشرع

(1)- جريدة رسمية رقم 06 .

التقيد بمضمونها عند إصدار النصوص التشريعية. فبخصوص دسترة التمازيغت لغة وطنية، إعتبر المجلس الدستوري في رأيه الصادر تحت رقم 01/ر.ت د/م د بتاريخ 03 /04 /2002 أن «...إضافة... دسترة تمازيغت ...لا يمس البتة المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري...» [1] بمعنى المبادئ الواردة في ديباجة الدستور، كما اعتبر في رأيه الصادر تحت رقم رقم 01 /08 ر.ت د/م د في07 /11 /2008 أن ادراج ترقية الحقوق السياسية للمرأة، هدفه توسيع حظوظ تمثيل المرأة الجزائرية في المجالس المنتخبة الذي»...يُستمد من المطلب الديمقراطي المذكور في الفقرة 2 من ديباجة الدستور الذي يقتضي بأن تُبنى المؤسسات حتما على مشاركة جميع المواطنين والمواطنات في تسيير الشؤون العمومية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وحرية الفرد والجماعة»، وبمناسبة إدراج ترقية كتابة التاريخ وتعليمه للأجيال الناشئة ضمن الدستور ، يعتبر بمثابة «... تعزيز المبادئ التي تقوم عليها الأمة الجزائرية والمستمدة، في جوهرها، من ديباجة الدستور...» [2].

منه، ما يمكن قوله أن المؤسس الدستوري الجزائري كرس القيمة القانونية لديباجة الدستور واعتبرها معادلة ومساوية لقيمة باقي مواد الدستور، بجعلها ، مثلها مثل باقي مواد الدستور، تعلو بسموها على النصوص التشريعية وتجد امتدادها في صلب الدستور، ومرجعا دستوريا للقوانين والتشريعات ينبغي على المشرع التقيد بها من أجل تعزيز المبادئ الواردة فيها، تطبيقا للمبدأ الدستوري الوارد في الفقرة 22 من الديباجة مفاده أن الديباجة جزء لا يتجزأ من الدستور.

(1)- جريدة رسمية رقم 22.

(2)- جريدة رسمية رقم 63

الخاتمة

لديباجة الدستور قيمة معنوية لاحتوائها على مبادئ ديمقراطية وقيم روحية ولها قيمة سياسية لتجسيدها للتوجه السياسي وأحكامه. وعليه، ما يستنتج أن مقارنة شكل ديباجة دساتير العالم يوحي بوجود اختلاف في هيكلها، فهي تارة قصيرة الحجم وتارة متوسطة وتارة أخرى طويلة ، تظهر في شكل فقرة واحدة أو عدة فقرات وقد تتجسد في شكل هيكل نص وحيد يتضمن إحالة على إعلان أو ميثاق معين، كما قد تظهر في شكل سرد لمواد سواء بترقيم بالأرقام أو بالأحرف أو بدون ترقيم. وأما فيما يخص مضمون الديباجة، فهو يختلف في دساتير دول العالم بحيث لكل ديباجة مميزاتها الخاصة بها، يختلف هذا المضمون من حيث الفلسفة السياسية المعتمدة من قبل النظام السياسي ومن حيث أهداف الدولة والأسس والمبادئ العامة التي يرتكز عليه المجتمع ومن حيث تاريخ الشعب والتزاماته الدولية وأسباب صدور الدستور في حد ذاته. ولما سكتت بعض الدساتير العالم بعدم تكريسها للقيمة القانونية للديباجة في نصوصها ، الأمر الذي دفع الفقه الدستوري الى محاولة تحديدها، على إثر اختلافه ظهرت تيّارات إيديولوجية عديدة بين من يؤيد ومن لا يعترف بالقيمة القانونية والدستورية للديباجة. ويلاحظ أنه حتى بالنسبة للإعتراف بقيمتها القانونية، ثار خلاف فقهي بين إعطائها قيمة أسمى أو معادلة أو أدنى من قيمة الدستور، والتمييز بين القواعد التقريرية وحلقة الأحكام الفلسفية التوجيهية (هذه الأخيرة هي التي تفقد كل قيمة قانونية دون القواعد التقريرية). أما بخصوص موقف القضاء الدستوري، ففي فرنسا إعترف المجلس الدستوري في قراره الصادر في 16 /07/ 1971 ، والذي يعد بمثابة قرارا تأسيسيا ومبدئيا، بالقيمة القانونية لديباجة الدستور الفرنسي ، واستعمل هذا القرار كمرجع قانوني دستوري لإصدار قرارات لاحقة تؤكد الاعتراف بالقوة المعيارية القانونية لديباجة الدستور.

بالرجوع الى ديباجة التعديل الدستوري لعام 2016، يلاحظ أنها تميزت بحجم طويل وتضمنت 22 فقرة ، إبتدأت بالاستهلال بـ « بسم الله الرحمان الرحيم» مثله مثل ديباجة دساتير المعتنقة بالأغلبية للدين الإسلامي مثل الجمهورية التونسية وإيران

والعراق ومصروالمملكة السعودية، على خلاف ديباجة دساتيرفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإسبانيا وجنوب افريقيا. ويستنتج من المواضيع التي عالجتها هذه الديباجة، تبني نظام سياسي ديمقراطي وجمهوري (مثله مثل النظام الفرنسي والأمريكي والاسباني على خلاف النظام السعودي والمغربي الذي يتسم بأنه نظام ملكي) مبني على التداول السلطوي ، دعائمه المشروعية والفصل بين السلطات واستقلال العدالة ورقابة عمل السلطات العمومية وغيرها من المبادئ المجسدة لدولة ديمقراطية، تمثلت ثوابتها في بناء اقتصاد تنافسي وتكريس حقوق وحريات الفرد ومقومات الشخصية الوطنية وترقيتها ، والتمسك بثورة أول نوفمبر المجيدة وتنمية دور الشباب ووحدة الدولة وافتخاروعرفان لجيش الشعبي الوطني .

وما يلاحظ أن ديباجة دستور 1996 (مثلها مثل ديباجة دستور 1989) تنتمي لطائفة دساتير قوانين لتنظيمها للمبادئ الأساسية التي تنظم السلطة والحريات الأساسية وحقوق الأفراد، على خلاف ديباجة دستوري 1963 و1976 التي يغلب عليها الطابع الإيديولوجي الاشتراكي وتكييفها بدساتيربرامج.

بخصوص قيمتها القانونية، وتطبيقا للمبدأ الدستوري الوارد في الفقرة 22 من ديباجة الدستور الجزائري مفاده أن الديباجة جزء لا يتجزأ من الدستور، يلاحظ أن المؤسس الدستوري أضفى عليها قيمة قانونية ودستورية معادلة ومساوية لقيمة باقي مواد الدستور، بجعلها تعلو – مثلها مثل هذه الأخيرة- بسموها على النصوص التشريعية وتجد امتدادها في صلب الدستور، وتعتبر مرجعا دستوريا للقوانين والتشريعات ينبغي على المشرع التقيّد بها من أجل تعزيز المبادئ الواردة فيها. وما يزيد قوتها وسموها بالتأكيد، ترسيخ المؤسس الدستوري بعض المبادئ في الديباجة ومنع إجراء أي تعديل دستوري يخصها، طبقا للمادة 212 من آخر تعديل دستوري لعام 2016.